

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

حكم ما لو كان لرجل نصف عبدين تساوين في لقيمة فأعتقد أحدهما .

فصل : وإذا كان لرجل نصف عبدين متساوين في القيمة لا يملك غيرهما فأعتقد أحدهما في صحته عتق وسرى إلى نصيب شريكه لأنه مoser بالنصف الذي له من العبد الآخر فإن أعتقد النصف الآخر من العبد الآخر عتق لأنه وجوب القيمة في ذمته لا يمنع صحة عتقه ولو يسر لأنه معسر وإن أعْتَقَ الْأَوَّلَ فِي مَرْضِ مَوْتِهِ لَمْ يُسْرِ لَأَنَّهِ إِنَّمَا يَنْفَذُ عَتْقَهُ فِي ثَلَاثَ مَالَهُ وَثَلَاثَ مَالَهُ هُوَ الْثَلَاثَ مِنَ الْعَبْدِ الَّذِي أَعْتَقَ نَصْفَهِ إِنْذَا أَعْتَقَ الثَّانِي وَقَفَ عَلَى إِجَازَةِ الْوِرَثَةِ وَإِنْ أَعْتَقَ الْأَوَّلَ فِي صَحَّتِهِ وَأَعْتَقَ الثَّانِي فِي مَرْضِهِ لَمْ يَنْفَذْ عَتْقَ الثَّانِي لَأَنَّ عَلَيْهِ دِينًا يَسْتَغْرِقُ قِيمَتَهُ فَيَمْنَعُ صَحَّةَ عَتْقِهِ إِلَّا أَنْ يَجِيزَ الْوِرَثَةَ